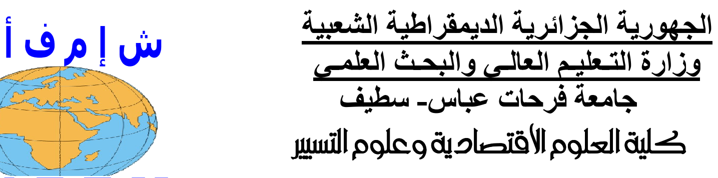






بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي

حـــول

116



أيــام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية

من إعداد الباحث

أ- لطرش ذهبية

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة فرحات عباس –سطيف

البريد الالكتروني: lat-dah@ hotmail.fr

دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية

مقدمة:

حددت مواد تأسيس صندوق النقد الدولي الدور الأساسي له، و المتمثل في إرساء قواعد قوية لإدارة النظام النقدي الدولي وضمان سلامته، بالمحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بتثبيتها و جعلها تتحرك و تتقلب ضمن مجال (هامش)ضيق، غير أن انهيار نظام بروتن وودز و إنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب و اعتماد نظام التعويم الحر جعل صندوق النقد الدولي يفقد دوره الأساسي الذي أنشأ لأجله، غير أن أزمة المديونية التي تفجرت في معظم دول العالم الثالث و ظهور الفوائض النفطية في الكثير من الدول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول جدد له دوره إلى مؤسسة عالمية تشرف على إدارة أزمة المديونية بضبط برامج الإقراض و إعادة الجدولة، وأضحى له دورا جوهريا في إعادة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام رأس المال الدولي.

وأحدثت المستجدات الاقتصادية و المالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولا في دور الصندوق من خلال تدخله لوضع حد لازمات العولمة المالية التي هزت و عصفت العديد من الاقتصاديات الأسيوية و الأمريكية و التقليل من آثارها و تضييق المجال على فرص اتساعها و امتدادها بإعداده لعدة برامج ، غير أنها لم تكن كافية لوضع حد لهذه الأزمات التي ما فتئت تمتد آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات ، كما عجزت عن التنبؤ بحدوث هذه الأزمات كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية الحالية التي انفجرت على اثر تمادي البنوك الأمريكية في منح رهونات عقارية، هذه الأخيرة أحدثت شللا كبيرا في الكثير من قطاعات الاقتصاد العالمي و كانت سببا في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي ، إزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره و زحفه برزت الدعوة و الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله و نظام حوكمته لجعله قادرا على توفير السيولة و التنبؤ بالأزمات .

و لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : يخصص للتعريف بصندوق النقد الدولي و أهدافه ومظاهر تطور دوره في إدارة النظام المالي العالمي.

المحور الثاني: خصص لعرض بعض البرامج المعتمدة من طرف الصندوق لمواجهة الأزمات التي يشهدها النظام المالي العالمي.

المحور الثالث: يركز على جهود الصندوق الإصلاحية لمواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية

المحور الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي

1- **تعريفه**: يعد صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أنيطت لها مهمة الأشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية و أسعار الصرف على المعاملات التجارية و المالية العالمية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات و منع وقوعها و مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها و سلبياتها.

2-**ظروف نشأته**: اتسمت مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية بانتشار الحروب التجارية و اقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية (بين دولتين) و لجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية

و السعرية على التجارة الخارجية، كما أنه لم يكن هناك نظام متفق عليه لتعديل أسعار الصرف خاصة بعد عجز الدول عن الرجوع إلى قاعدة أو نظام الذهب بعد أزمة الكساد العظيم 1929، حيث اتجهت الكثير من الحكومات إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف إنعاش تجارتها الخارجية و كسب ميزة تنافسية على الدول الأخرى.(إفقار الجار) .

أن هذه الممارسات غير المشروعة أثرت على معدلات نمو التجارة الدولية التي شهدت تراجعا ملحوظا و أبطأت حركات تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل مما دفع الدول إلى تكثيف جهودها لوضع حد لمثل هذه الممارسات و البحث عن

آليات و تنظيمات جديدة تدعم استقرار النظام الاقتصادي و المالي العالمي بصياغة قواعد نظام نقدي دولي جديد مبنية على أسس محددة و مبادئ ثابتة،جسدها الاجتماع الذي أنعقد 1944 في مدينة نيوهامبشر بالوم أ و الذي يطلق عليه إصلاحا : مؤتمر بروتن وودز ، حيث أوصى البيان الختامي للاجتماع على رفض العلاقات التجارية الثنائية(اتفاقيات الدفع الثنائية) و ضرورة تعزيز التعاون النقدي الدولي و الرقابة على التحركات الرأسمالية بإنشاء هيئتين مؤسساتيتين هما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

و قد خرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ أهمها(1):

-أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية و ينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف.

-أن المصلحة تقتضي زيادة الاحتياطي من الذهب و العملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر إلى اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.

-إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف و ضمان قابلية تحويل العملات لتحقيق المصلحة السياسية و الاقتصادية لدول العالم.

-إنشاء منظمة دولية ذات تعددية وظيفية لتحقيق التعاون النقدي (و لهذا أنشأ صندوق النقد الدولي).

3-أهداف الصندوق: تضمنت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق الأهداف القانونية من نشأته و هي(2) :

-تعزيز و تكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون و التشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية.

-تسهيل و تيسير النمو و التوسع المتوازن في التجارة الدولية للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة و الدخل القومي.

-تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات و مساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لاختلالات ميزان المدفوعات.

- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، و التخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية.

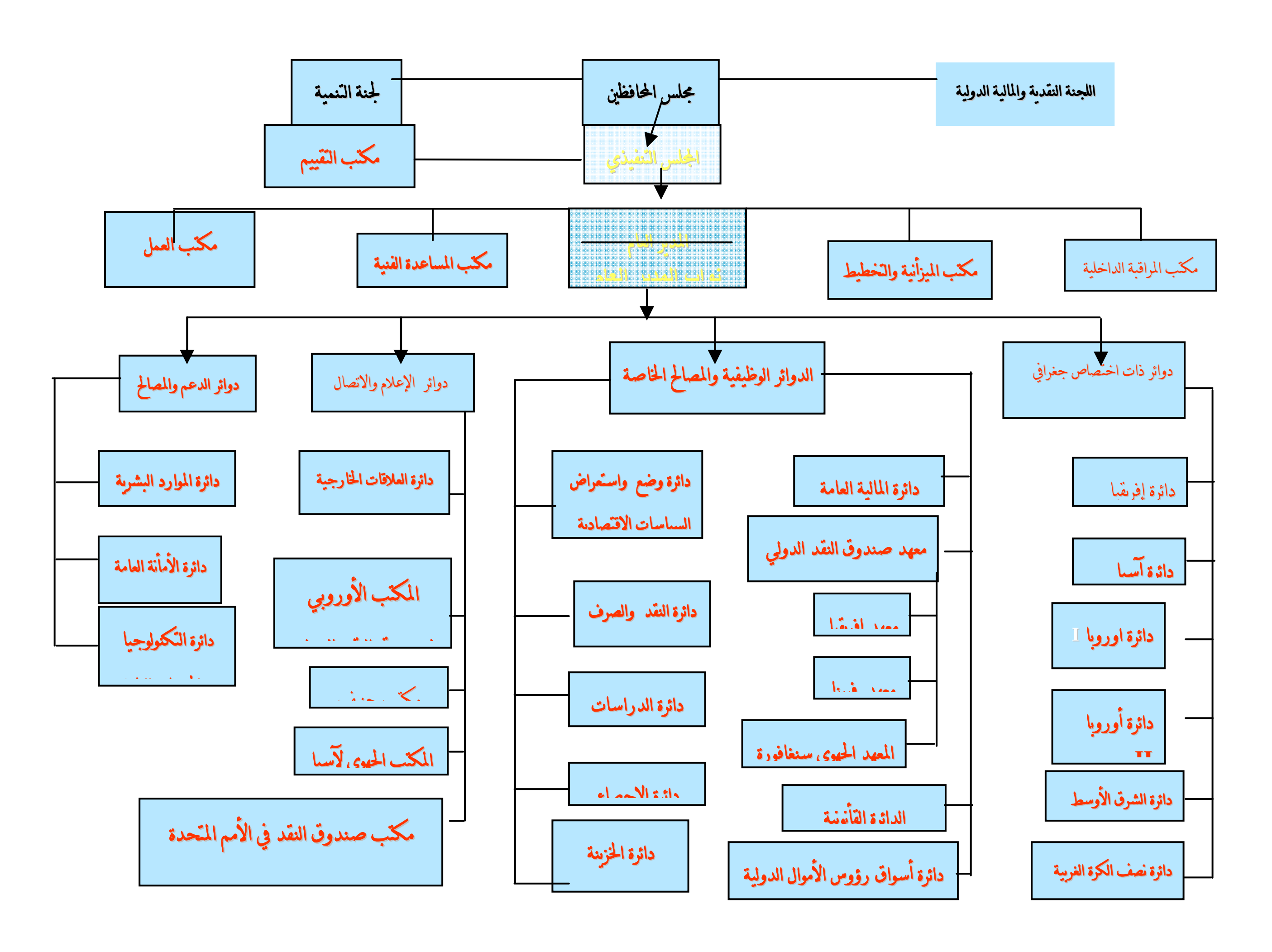
-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات قد تضر بالاقتصاد القومي للبلد أو الاقتصاد العالمي.

-تقديم المشورة و المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء و بنوكها المركزية.

4- الهيكل التنظيمي للصندوق :

حددت الاتفاقية التأسيسية الهيكل التنظيمي للصندوق و الذي يمكن توضيحه من خلال المخطط التالي:

شكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي



المصدر: الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الانترنت www.imf.org

5–انهيار نظام بروتن وودز و تراجع دور صندوق النقد الدولي:

عكس الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية و السياسية للو م ا حيث كان العملة المهيمنة على المعاملات التجارية و المالية العالمية، غير أن التخفيض الذي أقدمت عليه بريطانيا عام 1967 للجنيه و فرنسا للفرنك عام 1969جعل الدولار يتعرض لضغوطات المضاربة حيث ازدادت طلبات التحويل إلى ذهب، إضافة إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من بداية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات ، حيث سجل في البداية ضعفا بمتوسط 1.25 مليار دولار ليتفاقم العجز منذ 1958 إلى غاية 1970 إلى أكثر من 3.2 مليار دولار مولته الحكومة الأمريكية باحتياطاتها من الذهب التي انخفضت من 24 مليار دولار إلى 11 مليار دولار (خاصة بفعل الحرب على الفيتنام) و بالإصدار التضخمي (3).

و بحلول عام 1971 و لمواجهة هذا العجز الهائل و المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي ، ساد الاعتقاد بأن الو م ا سوف تحدث انخفاضا في قيمة الدولار الأمريكي و هو ما ولد أزمة ثقة لدى الأفراد و البنوك في الو م ا حيث لجأت بنوك مركزية أوروبية إلى تحويل احتياطاتها الدولارية إلى ذهب من بنك الاحتياطات الفدرالية الأمريكية، الأمر الذي جعل البنوك الأمريكية عاجزة عن الاستجابة إلى طلبات التحويل إلى ذهب، هذه الوضعية الحرجة دفعت الرئيس الأمريكي إلى اتخاذ قرار في أوت 1971 يقضي بإنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب و إحداث تخفيض في قيمة الدولار لإعادة الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، مع فرض ضريبة على الواردات بنسبة 10% و تخفيض المساعدات الأمريكية الخارجية ب 10 %.

و في ديسمبر 1971 أحدثت تخفيضا لسعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 7.89% بالنسبة لذهب مما سمح بارتفاع سعر الاونصة من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، كما قررت الدول العودة إلى أسعار الصرف الثابتة بزيادة حدود تقلب أسعار الصرف إلى +- 2.25% ، غير أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي إلى غاية 1973 و تـدفق رؤوس الأموال إلى المانيا و اليابان جعل الو م ا تضطر إلى إجراء تخفيض ثان في قيمة الدولار بنسبة10% مـن قيمـة الذهب، ليرتفع بذلك سعر الاونصة من الذهب إلى42.22 دولار بدلا من 38 دولار.

6–الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل نظام التعويم وانتشار العولمة المالية:

تميزت الدورة العادية لصندوق النقد الدولي المنعقدة في 1974 بتشكيل لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول إصلاح صندوق النقد الدولي ووضع اقتراحات لتكييف دوره مع معطيات الوضع ، تم عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون (عاصمة جامايكا)بعد المصادقة عليه من قبل 85 %، و من أهم ما جاءت به اتفاقية جامايكا(4):

–إعطاء الحرية للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف (المادة 4)

–إلغاء السعر الرسمي للذهب و نزع الصفة النقدية عنه.

–الإعلان عن اعتماد حقوق السحب الخاصة كنقود حيادية لتقييم الأصول الاحتياطية الدولية.

و بذلك تم الإعلان رسميا عن انهيار و خرق قواعد نظام بروتن وودز التي كانت تلزم بتحويل الدولار إلى ذهـب و إلى عملات أخرى و باستقرار تلك العملات في الأسواق العالمية و التوجه إلى نظام التعويم(5)

هذا التوجه أدى إلي سيادة الاعتقاد بأن صندوق النقد الدولي فقد وظيفته الأساسية و لم تعد هناك جدوى من استمرار تواجده ، غير أن معطيات تلك الفترة سرعان ما سمحت بتجديد دوره و بروز وظائف جديدة لـه، حيـث أسـهمت الطفرات البترولية التي شهدها عقد 70 (73–74) في ظهور فوائض نفطية لدى العديد من الدول المصدرة للبترول و عجز في موازين مدفوعات الدول المستورد جعلت هذا الأخير يقوم بإعادة تدوير هذه الفوائض النفطية من دول الفائض التي يحصل عليها في شكل قروض و إعادة إقراضها بشروط ميسرة إلى دول العجز.

و مع بداية 80 و انفجار أزمة المديونية في العديد من دول النامية وجد الصندوق لنفسه دورا جديدا في مجال الوسـاطة المالية بإقراضه الدول المدينة و إشرافه على برامج إعادة جدولة ديونها المشروطة بتبني البلد لبرامج التثبيـت و التكييـف الهيكلي التي يقوم الصندوق بإعدادها و صياغتها و متابعة و مراقبة مدى التزام البلد بتنفيذها(مثلا حالة الجزائر)، و هي برامج تدعو في جوهرها إلى التحول الاقتصادي بإجراء تعديلات و إصلاحات تمس جميع جوانب السياسة الاقتصـادية للبلد(السياسة المالية، النقدية، التجارية.....................).

غير أن عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي شهد تفاعل و اتساع ظاهرة العولمـة الماليـة بمبادئهـا(اللاوسـاطة، اللانظامية، اللانفصال) الرامية إلي إلغاء الرقابة و الضوابط و القيود على حساب رأس المال سمح بزيادة درجة الترابط و التشابك و الاعتماد المتبادل بين مكونات سوق المال من أسواق مالية و نقدية، أدت إلى انفجار العديد من الأزمات المالية التي أحدثت انهيارا كبيرا في البورصات و البنوك و امتدت آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات بسبب التـرابط الوثيق لهذه الأسواق، محدثة خسائر معتبرة ، جعلت الاقتصاديات تقف عاجزة عن إيقاف حمى العدوى المالية، ما دفعها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي و الاستشارة الفنية لتدعيم أنظمتها المالية وضمان سلامتها من الصدمات الخارجية.هذا ما عزز دور الصندوق بإعداد برامج لتخطي الأزمات و محاولة التنبؤ بها قبل حدوثها.

المحور الثاني– برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية:

تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية و أزمات العولمة المالية،وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة و قريبة الوقوع و سياسات تفرض على

الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات و معرفة أسبابها و بالتالي المساعدة في معالجتها .و من أهم هذه البرامج سيتم التركيز على ثلاثة منها هي:

-برامج التثبيث و التكييف الهيكلي

-برامج الإنذار المبكر

-برامج اختبار الإجهاد

1-برامج التثبيت و التعديل الهيكلي: هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلـــي و الخارجي على المديين القصير و المتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية و المالية و التجاريـــة و الاســـتثمارية(أســـعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص و تقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصـــادية ، تشـــجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي ....) ركز عليها الصندوق في معالجة أزمة المديونية و في إطار برامج إعادة الجدولة، ترتكز هذه البرامج على 3 محاور رئيسية هي (6) :

ا-المحور الأول: تخفيف العجز في ميزان المدفوعات: و ذلك باعتماد الإجراءات التالية:

-تخفيض قيمة العملة

-إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى ادني مستوى

-تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها

-إلغاء الاتفاقيات الثنائية

-تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

ب-المحور الثاني: مكافحة التضخم:و يشمل الإجراءات التالية:

-رفع سعر الفائدة الدائنة و المدينة

-تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب و تقليص الإنفاق العام.

ج- المحور الثالث: تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي: و ذلك:

-بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي.

-ضمأن عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الأجنبي.

-حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

- تقليص نمو القطاع العام و تشجيع آليات الخوصصة.

2-برامج الإنذار المبكر:

في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات و التنبؤ بوقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعـــرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في تحليل و التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات و البيانات التاريخية (مـــدة 12-24 شهر) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة، و أهمها : نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، و الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، و العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمـــة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية.

و يستند الصندوق في استشعار الأزمة و التنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها(7) :

ا- وسائل مراقبة السيولة: يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الاحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيســـية للتنبـــؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، خاصة في ظل عدم قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدوليـــة و هـــروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضـــرورة وضـــع التقديرات التالية:

-احتياجات البلد من التمويل الخارجي ، بما في ذلك عجز الحساب الجاري و التزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها في آجال لاحقة و حجم الأموال المحولة من طرف المقيمين إلي الخارج.
-مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات و قروض مضمونة و التمويل الرسمي.
-الفجوة التمويلية المتبقية: هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة و ترتيبها في جداول تحدد الاحتياجات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص و تدقيق احتياجات التمويل العالمية و حجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

ب- نبض السوق: يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد و تحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.

ج- التطلع إلى المستقبل: لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، و يتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان و مدى التزامها بالمعايير و المقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات
ومواجهتها.

لكن بالرغم من ايجابيات هذه البرامج في بعض النواحي و أهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان و الأزمات في سلة واحدة و إهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، كما أنها لا توفر بسهولة الحلول و السياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها ترتكز على التنبؤ.

3- برامج اختبار الإجهاد:

تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية و تقدير نقاط القوة و نقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) و النظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة و قياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

و الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر و الصدمات الناتجة عنها و آلية معالجتها.

جدول رقم 1: تقييم برنامج اختبار الإجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها

نوع المخاطرة	الصدمات المحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	*تحول متواز في منحنى العائد مثل حدوث زيادة قدرها 100-300 نقطة أساس بالنسبة لكافة الاستحقاقات. *التغير في شكل منحنى العائد سواء كانت التعرجات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل *إمكانية حدوث الصدمات في الأسعار المحلية و الأجنبية	*يطبق على دفتر التداول(خاصة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت)كما يمكن تطبيقه على دفتر البنوك (الائتمان)
أسعار الصرف	*تغير في أسعار الصرف ، مثلا انخفاضه ب10-20% وارتفاعه مقابل عملة لبد يعد شريكا تجاريا رئيسيا و يتوقف ذلك على طول الفترة الزمنية. *إمكانية خفض عملات أخرى تكتسي أهمية في المحفظة.	*على العموم تطبق على دفتر التداول و أحيانا على دفتر الائتمان إذا كانت القروض بالعملات الأجنبية كبيرة.
الائتمان	*زيادة في احتمالات التوقف عن الدفع	تطبق على دفتر البنوك بالاعتماد على

	*زيادة نسب القروض المشكوك فيها.	وقائع سابقة خاصة بارتفاع حـالات التوقف عن التسديد
أسعار الأسهم	*انخفاض مؤشر البورصة مثلا انخفاض المؤشرات الرئيسية بمعدل 20-30%	يطبق في دفتر التداول.
درجـة التذبذب	*زيادة درجة التذبذب في أسعار الفائدة ، أسعار الصرف،أسعار الأسهم و الخيارات ...	يطبق في محافظ الخيارات، و يمكن معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق.
السيولة	*نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة، مثلا حدوث انخفاض في قيمة كافة السندات. *انخفاض درجة سيولة البنوك من خلال ارتفاع معدلات سحب و الطلب على الودائع أو انخفاض مستوى التسهيلات الائتمانية ما بين البنوك	*غالبا ما يطبق على دفاتر التداول، و يمكن تحليله على أساس نسب الأصول السائلة قبل و بعد الانخفاض.
البضائع	* انخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية (انخفاض اسعار البترول بالنسبة النفطية)	يطبق على الدول التي ترتكز تجارتها الخارجية على تصدير السلع بشكل كبير (الدول النفطية و المصدرة للمواد الاولية)

المصدر: بول هيلبرز، ماذا لو... ؟، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2004، ص.24-25

و يتم إجراء عملية اختبار الإجهاد وفق عدة مراحل (8) تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر و جمع المعلومات حول الاقتصاد الكلي و أداء النظام المالي و البيانات المرتبطة بالملكية و الحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات و القطاعات المهمة و معرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من استشراف جوانب التعرض للمخاطر في بعض الأصول و الخصوم و مصادر الدخل .... ، أي التركيز على معرفة مصادر المخاطر المختلفة.

بعدها يتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الذي هو أساس برنامج اختبار الإجهاد، حيث يتم الاعتماد على بيانات تاريخية و أخرى افتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الاقتصاد الحقيقي و النظام المالي ، و في بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الاسترشاد و صياغة اختبار الإجهاد.

بعد وضع الخطط يتم استقراء و ترجمة النتائج المختلفة لنموذج الاقتصاد الكلي إلي ميزانيات و قوائم دخل المؤسسات المالية لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر من زيادة قدرتها الرقابية للمخاطر أما المؤسسات ذات النظم البدائية فأنها تساعدها على وضع نماذج إدارة المخاطر، لتأتي آخر مرحلة و هي تحليل الآثار ، أي تحديد اثر التغير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير و مدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل.

و من أهم استراتيجيات التحليل المعتمدة هي تحليل الأثر على المؤسسات باستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير و قياس اثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى و على النظام المالي بأكمله ، ويتم ذلك باختبار إجهاد كل ميزانية و كل قائمة دخل على حدى ، ثم فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطر كالمؤسسات التي جعلها اختبار الإجهاد أكثر تعرضا للمخاطر نتيجة الاقتراض مثلا من البنوك أو امتلاك أسهم أو وضع ودائع.... و دراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى، بعها تأتي آخر عملية و هي تفسير النتائج و نشرها.

مما سبق يبرز الدور الرئيسي لبرامج اختبار الإجهاد في مساعدة واضعي السياسات على اكتشاف و تحديد الأثر الناشئ عن مجموعة من الصدمات الشائعة على مختلف المؤسسات و قياس الأهمية النسبية لأنواع هذه الصدمات و تحديد التطور الــزمني لمخاطر النظام المالي و هي عناصر مهمة جدا لزيادة قدرة اختبار الإجهاد على التنبؤ بالمخاطر و الصدمات المختلفة (9) ، إلا أن التجارب أثبتت أن هذه البرامج تبقى عاجزة عن إحصاء كل المخاطر و تقديم تقدير و قياس دقيق لحجم الخسائر، حيث أنها لا توفر إلا صورة جزئية عن المؤسسات التي تتحمل المخاطر، كما أن الكثير من الدول تصطدم بمشكل نــدرة البيانــات و المعلومات و الخبرة الفنية، مما يجعل المعلومات التي تم تجميعها حول المؤسسات المالية اقل دقة و هذا يؤثر على مصداقية عمليات إدارة المخاطر و برامج اختبار الإجهاد بصفة عامة.

المحور الثالث: دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بوادر الأزمة، و يتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملــة مــن الإصلاحات الإدارية بإصلاح هياكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمــه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول.

حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة الماليــة العالمية لتفعيل دورها في إدارة النظام المالي العالمي ، وخلص البيان إلى التركيز على 5 قضايا جوهرية منها: النظام العادل للحصص، و المستوى العالمي للمشاركة و فعالية اتخاذ القرار و التمثيل في الهيئة التنفيذيــة ، إضــافة إلى عمليــة إدارة الصندوق و تحديثها، و التي تعد قضية رئيسية و جوهرية خاصة في ظل الأزمة المالية الراهنــة، ذلــك أن الكــثير مــن التحليلات أكدت أن استجابة و تفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافيا بدرجة كبيرة و كافية و أن آلية اتخاذ القــرار تتأثر بمواقف القوى السياسية و الاقتصادية الكبرى مع إقصاء و تهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم من أنهــا تتحمل تبعات الأزمة السلبية .لذا فان جهود الهيئة التنفيذية الحالية للصندوق تركز على إعداد تقرير حول الإصــلاحات الإدارية لهيكل الصندوق من اجل زيادة القوة التصويتية للدول النامية و مستوى تمثيلها و مشاركتها في إدارة النظام المالي العالمي ، لاسيما و أنها اعترفت بأنه بالرغم من(أن دور الصندوق في الأزمة الحالية اظهر أن أجهزة اتخاذ القرار يمكن أن تقدم استجابة مبتكرة و سريعة تتوقعها الدول الأعضاء ، ألا أنه يجب القيام بالكثير من اجل تعزيز شرعيته و فعاليته إلى ابعد من الإطار الزمني للأحداث الحالية) (10)

كما يتطلب الوضع التحديد السريع لخطة توفير موارد إضافية لعمليات الإقراض الخاصة بالصندوق و تسهيلاته و طلب مراجعة على الشروط و الأحكام المرتبطة بها لتلبية الحاجات المالية للدول الأعضاء خاصة الطارئة منها على المديين القصير و المتوسط ، و هنا تعتبر مجموعة العشرين أن الأسلوب المفضل لزيادة موارد الصندوق هو توسيع إجمــالي الحصــص للاستجابة لطلبات و ترتيبات الإقراض الجديدة و تركز على خيارين مهمين (11)هما:

- اعتماد حقوق السحب الخاصة
- إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه.

مما سبق يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:

1- إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه
2- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة
3- إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق
4- إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية

و في يلي عرض موجز لأهم هذه العناصر:

1- إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه:

ا-1- **آلية إصلاح نظام الإقراض الحالي**: اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار و مخلفات الأزمة المالية العالمية الراهنة و مساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل التوقعات التي حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 0.5 % و 1% عام 2009 يتطلب تعزيز طاقته الاقراضية و إقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض و ترشيد شرطية منحها و استحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل .

و عليه فان خطة الإصلاح لنظام الإقراض تقوم على(12):

تحديث الشرطية: يفرض صندوق النقد الدولي شروطا هيكلية على القروض الممنوحة للدول الأعضاء حددها تقرير المكتب المستقل بأكثر من 17 شرطا حتى نهاية 2004، لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف المرجوة منها، كما أن بعضها كانت خارج مجال اختصاص الصندوق الأساسية.

و لهذا فان الصندوق يسعى في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض و درجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، و ذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا (الشرطية المسبقة) و ليس على أساس الشرطية التقليدية (اللاحقة) على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

ب- استحداث خط الائتمان المرن : عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دو ن قيود ، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة (أساس وقائي) و احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية ، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية نظرا لتوفره على معايير الأهلية، على أن تلتزم بالتسديد في أجال تمتد من 3.25 سنة إلى 5 سنوات .

ج- دعم اتفاق الاستعداد الائتماني

د- مضاعفة حدود الاستفادة من القروض: حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة ب 200 % من حصة البلد على أساس سنوي و 600 % على أساس تراكمي لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

ه- تبسيط هيكل التكلفة و آجال الاستحقاق: بتوفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.

و- تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض : بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل : التسهيل الاحتياطي التكميلي، و تسهيل التمويل التعويضي و التسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل و التي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.

ي- اصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: حيث يسعى الصندوق إلى إعادة تصميم تسهيلات الإقراض الموجهة للدول منخفضة الدخل لزيادة القدرة على توفير التمويل الميسر الطارئ و قصير الأجل و مضاعفة حجمها، وفي إطار هذا المسعى وافق الصندوق على زيادة القروض المقدمة بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل إلى مبلغ يصل إلى 17 مليار دولار حتى نهاية 2014 منها 8 مليار دولار خلال العامين المقبلين(2010-2011)مع منحها أسعار فائدة صفرية على مدفوعاتها المتعلقة بتسديد القروض الميسرة حتى نهاية 2011 مع استحداث أدوات إقراض جديدة تتسم بالمرونة و ملائمة خصائص هذه الاقتصاديات(13)

1-2- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي(استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض)

أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء و بنوكها المركزية ، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية و زيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لآثار الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و دعم مشاريع الاستثمار.

و يمكن للصندوق البدء في إصدار هذه السندات التي تحسب على أساس حقوق السحب الخاصة بعد إبرام أول اتفاقية لشراء السندات مع أي بلد عضو، والذي بمجرد شرائه لهذه السندات تصبح قابلة لتداول في القطاع الرسمي على أن يلتزم بتسديد مدفوعات الفائدة على أساس ربع سنوي حسب سعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة(14)

2- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة:

جاء ذلك بعد اجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في افريل 2009من السنة الحالية التي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من اجل معالجة الأزمة المالية العالمية، و بذلك وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت (2009) على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ستحصل الدول الناشئة و الدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتدءا من 28 أوت (2009) بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية (85 %)من الأصوات ، يمكنها استعمالها كهامش سيولة وقائي ووسيلة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط(15)

و تسمح عملية التخصيص للدول الأعضاء ببيع مخصصاتها كليا أو جزئيا إلى دول أخرى بالعملة الصعبة لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو شراء بعض المخصصات لإعادة توزيع احتياطاتها.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية للكل بلد، و أنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي 74%من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار(16) .

ويعتبر البعض أن عملية التوزيع هذه تتسم بالدقة و التكافؤ لأنها تسمح باستفادة الدول المنظمة للصندوق بعد عام 1981والتي تشكل أكثر من خمس الأعضاء الحاليين للصندوق، كما أنها تجسد مثالا للتعاون الدولي لمواجهة الأزمة.

3-إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق:

اعتبر المجلس التنفيذي للصندوق أن قرار الإصلاح خطوة مهمة جدا، ويمثل تحولا ملموسا في مجال تمثيل الاقتصاديات الناشئة التي أصبح لها دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، و يسمح بإدماج الدول النامية الفقيرة في عملية الإدارة متعددة الأطراف للصندوق و إعطائها صوتا أقوى في الصندوق، كما أن هذا الإصلاح يندرج في إطار المساعي الرامية إلى تعديل الهيكل الحالي للصندوق للتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي ذو الطابع الديناميكي المتغير.

في هذا الإطار اقترح صندوق النقد الدولي صيغة جديدة لنظام الحصص تضمنت أربعة متغيرات هي(17):

إجمالي الناتج المحلي ، الانفتاح، التغير و الاحتياطيات، وتبلغ أوزانها على الترتيب 50%، 30%، 15 %، و 5%.

حيث أن إجمالي الناتج المحلي هو مزيج يجمع بين إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة 60% و إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية بنسبة 40%، كما تم تعديل بعض المتغيرات التي تشتمل عليها الصيغة الحالية للحصة قبل إدراجها في صيغة جديدة للحصص، حيث أن نظام الحصص الحالي يعتمد على المتغيرات التالية:

$$Q= 0,00450\ Y + 0,05281008\ R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

Q= الحصة

Y= إجمال الناتج المحلي (1985)

R = متوسط الاحتياطيات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (1985)

P = المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981 -1985)

C = المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط 1981 -1985)

VC = تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة 1973-1985

و قد تضمنت صيغة الإصلاح لنظام الحصص و الأصوات العناصر التالية (18) :

أ- زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط إجراءات حساب الحصص.

ب- اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص: حيث تقدر الزيادة المخصصة للدول الديناميكية ب 11.5%، أما الدول التي لا تسمح لها مستويات حصصها الحالية بالتمثيل الجيد و الكافي في الصندوق فإنها مؤهلة هي الأخرى للزيادة في ظل برنامج الإصلاح، و في هذا الإطار:

-وافقت بعض الدول المتقدمة المؤهلة لزيادة حجم حصتها (الو م أ، ألمانيا ، ايطاليا، ايرلندا و لوكسمبورغ) على عدم زيادة حصتها لدعم أهداف الإصلاح.

-زيادة الحصص الاسمية لاقتصاديات الدول الناشئة و البلدان النامية التي تمتلك أنصبة حصص فعلية اقل بكثير مـــن أنصـــبتها الفعلية في إجمالي نظام الحصص العالمي حسب تعادل القوى الشرائية بنسبة لا تقل عن 40 % .

ج -مراجعة نظام الحصص و الأنصبة التصويتية كل خمس سنوات لضمان استمرار تناسق الحصة و القوة التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة.

د - تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل و ذلك من خلال:

* زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف لكل بلد و أنشاء آلية للحفاظ على نسبة أنصبة الحصـــص الأساســـية إلى الأصوات ، مع منح هذه الدول عددا متساويا من الأصوات الأساسية لتوفير حماية اكبر لأصوات الدول الصغيرة.

* استحداث مناوب لكل مدير من المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الإفريقية لتعزيـــز دورهـــم الاستشـــاري و المـــالي في الصندوق.

و في هذا الإطار أشار صندوق النقد الدولي إلي أن زيادة الحصص سوف تعزز القوة التصويتية لحولي 135 بلد بواقـــع 5.5 %، و من أهم هذه الدول : الصين، كوريا و الهند و البرازيل و المكسيك.

4-إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية:

أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية إلي التوسع الهائل في النظـــام المـــالي في السنوات الأخيرة و ظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخـــاطر قليلـــة، و أن الأزمة ما هي إلا نتيجة لتراكم مجموعة من الاختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية(19) :

- عدم قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف و رصد المخاطر الناتجة عن الابتكارات المالية، حيث عجز الانضـــباط السوقي و العمل التنظيمي على احتواء المخاطر الناتجة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي التي شـــهدتها العقـــود السابقة.
- ضعف مستوى التعاون المالي الدولي (بين المؤسسات المالية الدولية)الذي كان سببا في إضعاف القدرة على رصـــد نقاط الضعف المتزايدة و الروابط القائمة عبر الحدود.
- إهمال و إغفال السياسات لحجم كبير من الاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي تتسبب في تـــراكم المخـــاطر النظامية في النظام المالي و في سوق العقارات، فقد ركزت معظم البنوك المركزية على معالجة التضخم دون التركيز على المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الأصول(خاصة العقارية)، وأعطت الأجهزة الرقابية المالية أولويـــة للقطـــاع المصرفي الرسمي و أهملت مخاطر القطاع المالي غير الرسمي.

انطلاقا من تحليل الاختلالات اعتبر الصندوق أن معالجة الأزمة و تفادي مسبباتها مستقبلا تقتضي توسيع التنظيم المالي ليشمل المؤسسات و الأسواق النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية و التوسع في آليات الإفصاح بتوفير المعلومات الكافية للأجهزة الرقابية و تكثيف الإجراءات التنظيمية و الرقابة الوظيفية،
إضافة إلى اعتماد التصحيحات التالية(20):

4-1-تعزيز قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف المخاطر: وذلك :

-بتوسيع نطاق الحدود التنظيمية لتشمل كل الأنظمة التي تكون مصدرا للمخاطر و ضمان مرونتها في التكيف مع الابتكارات المستحدثة في السوق المالي.

-تعزيز الانضباط السوقي بتفعيل دور هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر و زيادة درجة تنسيق جهودها .

-زيادة الشفافية في آلية تقييم الابتكارات المالية بتحسين جودة المعلومات الخاصة بالمعاملات خارج السوق الرسمية و خارج الموازنة العامة، حتى تتمكن الأجهزة التنظيمية من رصد المخاطر و التهديدات و محاولة تقييمها لتعزيز الانضباط السوقي.

-تحسين البنية التحتية لأسواق المال و تقوية المعايير المحددة لاحتياطي السيولة النظامية على مستوى البنوك المركزية.

4-2- تعزيز التعاون المالي الدولي حول القضايا المالية و الاقتصادية: و يتحقق ذلك ب:

-زيادة درجة التركيز و التحديد في التحذيرات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، و يتطلب ذلك تكثيف التعاون مع المنظمات الاقتصادية و المالية الدولية (يعكف الصندوق بالتعاون مع منتدى الاستقرار المالي على استحداث صيغة جديدة لنظام الإنذار المبكر ، ترتكز على الاستغلال الجيد للخبرات المتعلقة بالجوانب المالية و الاقتصادية الكلية و التحديد الدقيق للمخاطر الكبرى الناتجة عنها و التي تشكل تهديدا للاقتصاد ، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار انتقالها إلى الاقتصاديات الأخرى).

-تكثيف جهود التعاون الدولي بين صندوق النقد الدولي و غيره من المنظمات (خاصة مجموع السبعة، مجموعة العشرين و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و منتدى الاستقرار المالي.....) لإقامة منبر مالي عالمي
يتمتع بالخبرة و الشرعية و الكفاءة يكون قادرا على قيادة عملية إدارة المخاطر العالمية النظامية ، نظرا لأوجه النقص و القصور التي تشوب نشاط كل هيئة بمفردها.

- تكثيف الجهود التعاونية لوضع قواعد و أسس قوية لتسوية نشاط القطاعات متعددة الجنسيات عابرة القارات.

-إقامة إطار عالمي موثوق للسيولة، بتدعيم الدول لجهود الصندوق في إصلاح نظام الإقراض مثلا و الحصص.

4-3- زيادة درجة اهتمام و مراقبة السياسات الاقتصادية للمخاطر النظامية:

تميزت المرحلة السابقة للأزمة المالية بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي و انخفاض أسعار الفائدة ، مما شجع على الاتجاه نحو الاستثمار في المنتجات المالية المبتكرة ذات المخاطر المرتفعة في ظل تغاظي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية على مراقبة هذه المخاطر النظامية. لذا فان الدروس المستفادة من أسباب الأزمة تقتضي مراجعة أداء السياسات الاقتصادية الكلية من خلال :

-زيادة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في مواجهة تراكم المخاطر التنظيمية و تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي0

-ترسيخ دعائم السياسة المالية في أوقات الرخاء و اليسر، فقد اعتمدت العديد من الدول على السياسة الضريبية للتمويل بالديون و لم تكن قادرة على تنشيط اقتصادها، لذا فان الصندوق يحث هذه الدول على إجراء تحليل دقيق و مفصل للنظام المالي لمساعدتهم على تصميم تدابير تنشيطية فعالة و التأكد من ملاءة المالية العامة على المدى المتوسط ، نظرا لارتفاع الدين و الالتزامات الاحتمالية.

-معالجة الاختلالات العالمية الناتجة عن التدفقات الرأسمالية الدولية باستخدام السياسة الهيكلية و الاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين حجم الادخار و الاستثمار في هذه الاقتصاديات و اللجوء إلى العمل التنظيمي في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن تدفق رؤوس الأموال بفرض قيود على انكشاف المؤسسات المالية و المقترضين لمخاطر النقد الأجنبي.

خاتمة:

كشفت الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية محدودية و ضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي و استشعار المخاطر و التنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج و السياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي و نظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة و إرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة و الشفافية، و ترتفع فيه المشاركة الايجابية للدول النامية و الاقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه و اتخاذ قراراته، و هذا ما يتفق مع تصريح السيد: مونتيك سينغ اهلواليا نائب رئيس مفوضية التخطيط الهندية و الرئيس الأسبق لإدارة مكتب التقييم المستقل " إن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى صندوق نقد دولي، و أن ما نفعله الآن هو أننا نأخذ الصندوق الذي ابتكرناه عام 1945 و نغطيه بقطع مختلفة الضمادات اللاصقة هنا و هناك ، ينبغي أن نرجع قليلا إلى الوراء لنبدأ مرحلة التصميم من جديد ....."

الهوامش و المراجع:

(1) حازم البلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة،2001،ص.69

(2) كريمة محمد الزكي، ىثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف، 2004، ص.22-23

(3) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2003،ص.113

(4) نفس المرجع ،ص114

(5) قادري عبد العزيز، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار هومة،2001،ص.25

(6)

(7) كرستان ملدر، تحديد مكامن التعرض للمخاطر الماليةمفتاح الوقاية من الازمات، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2002،ص.8

(8) بول هيلبرز، ماذا لو....؟ مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2004، ص.26

(9) نفس المرجع، ص.27

(10) www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php

(11) www.booking.edu/opinions20090311_g20_bryant.aspx?sc=ar

(12) نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من اجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، 24 مار 2009، ص.3-4

(13) تحركات الصندوق في مواجهة الأزمة

(14) بيان صحفي رقم09/248 صندوق النقد الدولي يعتمد إطارا لإصدار السندات للقطاع الرسمي، 1 جويلية 2009 .

(15) بيان صحفي رقم 09/264، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، 20 جويلية 2009.

(16) بيان صحفي رقم 09/283 محافظوا صندوق النقد الدولي يوافقون رسميا على تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار، 13 أوت 2009.

(17) نشرة صندوق النقد الدولي، المديرون التنفيذيون يؤيدون جهود الاصلاح الشامل لنظام الحصص و الاصوات، 28 مارس 2009، ص.2.

(18) نفس المرجع، ص. 4.

(19) نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 6 مارس 2009، ص.2.

(20) نفس المرجع، ص.5-6